

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَاللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ

وَالصَّلَاةُ وَالصَّلَاةُ وَالصَّلَاةُ وَالصَّلَاةُ وَالصَّلَاةُ وَالصَّلَاةُ وَالصَّلَاةُ وَالصَّلَاةُ

مركز الدراسات والبحوث في اللغة العربية



مركز الدراسات والبحوث في اللغة العربية

مختار من

فسي القياس والاشتقاق

الناشر: فاتح مرزوق بن علي

أستاذ اللغويات

والاشتقاق

البريد الإلكتروني: f.merzouk@centre-univ-mila.dz



المجموعة (أ)

القاعة: 07

التوقيت: 08:00 – 09:30

المحاضرة الثالثة

القياس، وعلاقته بعلم الصرف.

مُقدِّمة: يُعدّ علم الصرف من علوم اللغة العربية، شأنه في ذلك شأن النحو:

نَحْوٌ وَصَرْفٌ، عَرُوضٌ ثُمَّ قَافِيَةٌ وَبَعْدُهَا لُغَةٌ، قَرَضٌ، وَإِنْشَاءٌ
حَطٌّ، بَيَانٌ، مَعَانٍ مَعَ مُحَاضِرَةٍ وَالِاشْتِقَاقُ لَهَا الْأَدَابُ أَسْمَاءُ

ومما لا يخفى على خافٍ أنّ علم الصرف يقابل علم النحو؛ فإذا كان علم النحو يهتم بالدراسة العموديّة للكلمة؛ أي: دراسة أواخر الكلم؛ فإنّ علم الصرف هو ذلك العلم الذي يهتم بدراسة بنية الكلمة؛ أي: دراسة أفقيّة بمعنى في جزئها الأوّل، وإن كان العُلّمان يتمّان بعضهما البعض، فلا يمكن أن تُدرس الكلمة من حيث البنية بمعزل عن أواخر كلمها؛ لذا كان هذا العلم جزءاً من النحو؛ فنحن عندما نقرأ ونتمعّن، فهارس كتب القدماء نلمح أنّهم يقسّمون كتبهم إلى قسمين اثنين: علم النحو وعلم الصرف.

ولعلّ السّائل يسأل: ما علاقة النحو بالصّرف في باب القياس؟ نقول: إنّ القياس يربط ما بين النحو والصّرف في مواضع كثيرة في الدّرس اللّغويّ.

من هذا المنطلق نروم الإجابة عن الإشكالية الآتية: ما علاقة علم الصرف بالقياس؟ وما الدّاعي لتسمية القياس الصّرفي بهذا الاسم؟

1. مفهوم علم الصّرف: وقد اعتمدت ههنا على تعريف (ابن عصفور الاشبيلي) كونه مرتبطاً بالقياس، وما نحن واردون إلى دراسته؛ حيث يُعرّفه على أنّه: "ميزان العربيّة؛ لأنّ جزءاً منها يؤخذ بالقياس، وبه نتوصّل إلى معرفة الاشتقاق، وهو ذوات الكلم في نفسها من غير تركيب ومعرفة أشياء كذلك يجب أن تكون المقدّمة على معرفة أحوله بعد تركيبه؛ وهو قسمان: جعل الكلمة على صيغ مختلفة الضروب والمعاني... والأخر تغيّر الكلمة عن أصلها من غير أن يكون ذلك التّعبير دالاً على معنى طارئ على الكلمة".

والظّاهر من قول (ابن عصفور) أنّ الصّرف يعتمد إلى ركن رئيس هو التّغيير. شريطة مراعاة أحوال التّركيب، وكأنّ به يشترط دمج البنية العموديّة بالبنية الأفقيّة لدراسة الكلمة؛ فبنية الكلمة لا تدرس بمعزل عن تركيبها في آخر الكلمة.

2. أسس القياس الصَّرْفِيّ عند العلماء: أشار العلماء قديما إلى علاقة القياس

بالصَّرْف، وسنختصر ههنا على العلاقة القائمة من خلال التّعريف التي ذكروها له:

1.2. الرّضي الاسترابادي: (معرفة الأبنية): حيث يقول: "التّصريف علم بأصول تعرف

بها أحوال أبنية الكلم التي ليس بإعراب" يخصّ هذا التّعريف موضوع علم الصَّرْف، وهو البحث عن أحوال الأبنية؛ أي: الهيئة التي نظمت عليها حروفها وحركاتها، ومن ثمّ يقتصر علم الصَّرْف على هيئة نظم حروف الكلمة من حيث ترتيبها وترتيب حركاتها وسكناتها.

2.2. ابن فارس: (معرفة السّياقات المختلفة): أشار (ابن فارس) إلى أنّ علم الصَّرْف

يعتمد على معرفة السّياقات المختلفة، وهذه السّياقات إنّما تخضع لأقيسة مختلفة؛ فاختلف الأقيسة إنّما يستدعيها السّياق؛ إذ يقول: "وأما التّصريف فمن فاته علمه فاته المعظم؛ لأنّا نقول (وَجَد) وهي كلمة مهم؛ فإذا صرّفنا أفصحنا فقلنا في المال (وَجُدًا) وفي الضالة (وَجْدَانًا) وفي الغضب (مَوْجِدَةً) وفي الحزن (وَجْدًا)".

وتجدر الإشارة إلى أنّ (السّكّاي) أشار إلى هذا الأمر المهمّ بصريح القول؛ حيث يقول: "اعلم أنّ علم الصَّرْف هو تتبّع الواضع في وضعه من جهة المناسبات والأقيسة؛ ونعني بالاعتبارات، أنّه جنس المعاني، ثمّ قصد لجنس جنس منها، معينا بإزاء كلّ من ذلك طائفة من الحروف، ثمّ قصد لتنوع الأجناس شيئا فشيئا" يتبيّن من قول (السّكّاي) أنّ علم الصَّرْف يقوم على أساسين:

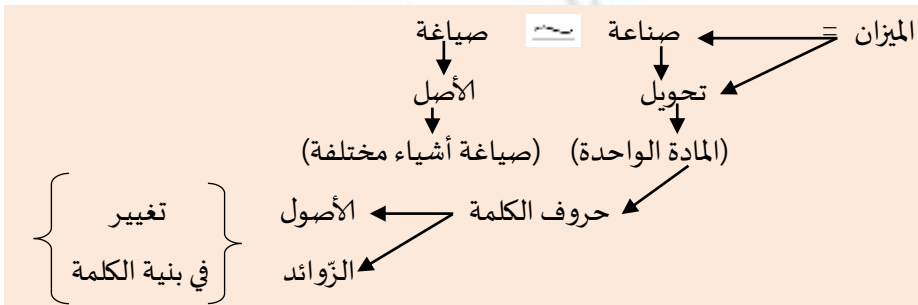
- المناسبات؛ أي: مقتضى الحال والسّياقات المختلفة، بحسب مقامات الكلام؛
- الأقيسة؛ أي: القوالب الصَّرْفِيّة المختلفة، وهي تلك الأبنية التي استنتجها العلماء من تتبّعهم لكلام العرب.

وتجدر الإشارة إلى أنّ القياس الصَّرْفِيّ؛ قد يراد به الاشتقاق عند بعض العلماء والذي يعتمد على الأبنية المسموعة. وإن كانت في حقيقة أمرها مقيسة، وقد لفت لهذا النّوع (ابن حاجب) إذ يقول: "ولكن أمام علمين فقط هما: علم النّحو وعلم الاشتقاق، الأوّل يعنى بكيفيات التّراكيب، والثّاني بالأبنية المسموعة ذوات الأصول، وما عرض لها من تغييرات، وقد وازن (ابن جيّ) بين التّصريف والاشتقاق من جهة، وبينه وبين النّحو من جهة

أخرى، فذكر أنّ التّصريف والاشتقاق تعيى بهما المادّة على وجوه شتى، وأنّ التّصريف والتّحو يقال فيها ما لم يُسمع على ما سُمع".

3. الميزان الصّرفيّ مبنيّ على القياس: اهتمّ علماء الصّرف بالميزان الصّرفيّ أيّما اهتمام

كونها صناعة أساسا في معرفة الأبنية واستنباطها من خلال معرفة هيئتها: ومن هذا المنطلق اتّخذوا معيارا سمّوه: (الميزان) ويذكر الصّرفيّون "أنّ صناعة التّصريف شبيهة بالصّياغة؛ فالصّانغ يصوغ من الأصل الواحد أشياء مختلفة، والصّرفيّ يحوّل المادّة الواحدة إلى صور مختلفة؛ لذلك احتاج الصّرفيّ في عمله إلى ميزان يعرف به عدد حروف الكلمة وترتيبها، وما فيها من أصول، وزوائد، وحركات وسكنات، وما طرأ عليها من تغيير، كما احتاج الصّانغ إلى الميزان ليعرف به مقدار ما يصوغه". من خلال هذا القول نستنتج التّرسّمة الآتية:



وعليه؛ فيكون الميزان الصّرفيّ قالباً قياساً أصلياً تحتكم إليه الكلمة من حيث إثبات أصلها أو زيادتها؛ فالصّرفيّ عندما يزن الكلمة في قالبها الأصليّ المخفّف عليه؛ يستطيع معرفة أصالة الكلمة؛ أي: يعرف الأصل من الزّائد، وهذا ما نجده عند (السّيوطي) في تعريفه للميزان؛ حيث يقول "يوزن أوّل الأصول بالفاء، وثانيتها بالعين، وثالثها باللام".

4. تناسق القياس بين الصّرف والتّحو: سنحاول في هذا العنوان اليسير تبيان

تناسق القياس بين الصّرف والتّحو من حيث التّخريج العلمي:

1.4: قوله تعالى: ﴿ قَالُوا إِنْ هَذَا إِلَّا لَسِحْرَانِ ﴾ [طه: 63] المتمنّن في الآية يلحظ أنّ

(عاصم، وابن كثير) قرأها بالتّخفيف، مخفّفة من الثّقيلة.

وهناك من عاملها معاملة أخرى على أساس أنّها لغة من لغات العرب التي تلزم الألف في المثني في حالات الإعراب الثلاث، وهي لغة خثعم، وزبيد، بلحارث بن كعب. وهنا إشارة إلى أنّ القياس مخالف؛ بل اعتمد المسموع من كلام العرب؛ حتى إنّ القرآن خالف القياس المعروف عند النحاة. وقاسوا عليها قول العرب: (مجبّرٌ أخاك / أخوك لا بطل).
والأمر نفسه لو عملت (إنّ) فإنّها تنصب ما بعدها والقياس يستدعي (هذين) لأنّها مثناة بياء التثنية؛ وهي إشارة إلى اجتماع القياس النحويّ والصّرفيّ في تصريف اسم الإشارة في المثني، وعليه الإعراب سيخالف القياس المعروف.

2.4. قَالَ تَمَالَى: ﴿وَقَطَعْتَهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَابًا أُمَّا﴾ [الأعراف: 160] اللآفت في

هذه الآية الكريمة يلحظ أنّ هناك عددا ومعدودا (اثنتي عشرة) و(أسباطا) وهنا مخالفة للقياس الصّرفيّ، وكذا النحويّ؛ لأنّ القاعدة القياسية المشهورة في باب العدد واضحة: وهو تأنيث العدد مع المعدود والعكس؛ حيث أنّت العدد (اثنتي عشرة) وكان القياس (اثني عشر) وكذا الأمر في المعدود كان القياس يقتضي (سبطا) وليس (أسباطا) هذا من حيث القياس الصّرفيّ، والأمر ذاته في الجانب النحويّ فالإعراب سيتغير وتصحح كلمة (أسباطا) بدلا وليست تمييزا.

وأختم هذه المحاضرة الجليلة برواية يرويها (بن قتيبة)-حول قضية القياس في الجانب الصّرفيّ- في (طبقات الشعراء) إذ يقول: "قال خلف الأحمر: قال لي شيخ من أهل الكوفة: أما عجبت من الشاعر قال:

أُنبت قيصوما وجُججائا

فأختم له وقلت أنا:

أُنبت إحصا وتفاحا

فلم يُختم لي.

وليس له أن يقيس على اشتقاقهم فيطلق ما لم يُطلقوا، قال الخليل أنشدني رجل:

ترافع العزّ علينا فارفنعنا

فقلت: ليس هذا شيئا؛ فقال: كيف جاز للعجاج أن يقول:

تعاكس العزّ بنا فافعنسَسَا

إنّ هذه الرّواية لهي دليل على أنّ العرب الأوائل قد بنوا قياسهم من منطلق الاشتقاق في باب القياس الصّرفيّ؛ أضف إلى أنّهم ربطوا ما بين القياس النّحويّ والصّرفيّ من خلال ما سبق ذكره، وكانّ بهم أرادوا عدم جعل القياس الصّرفيّ قسيما للقياس النّحويّ بل قسم منه؛ لذا نلحظ أنّهم فرّقوا بين الأبنية الصّرفيّة في صورتها الصّوريّة الشّكليّة، بلّه السّياقات المختلفة التي ترد فيها هذه الأبنية بكلّ صورها.

